2025).Vol.(15), No. (/),P) الاصدار (16)،العدد (69) ، الصفحة(164 -178)

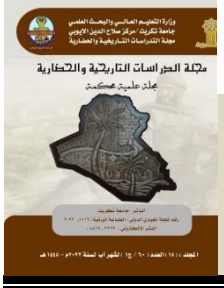

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الأكاديمية العلمية

مجلة الدراسات التاريخية والحضارية

Journal of historical & cultural studies

ISSN: 2 23-1116 (Print) - E- ISSN: 2663-8819 (Online)

Journal Homepage: http://jhcs.tu.edu.iq

ثورات الأعراب ضد الدولة المملوكية في مصر (648-923هـ/1258-1517): دراسة تاريخية تحليلية"

اسم الباحث/ ة (1): م.م رقية يحيى ابراهيم رقم الموبايل 07748104236

الدرجة العلمية: مدرس مساعد الايميل:r.yahya@tu.edu.iq

التخصص العلمي: تاريخ

مكان العمل: كلية الآداب ــ قسم التاريخ

الملخص

يتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل ثورات الأعراب ضد الدولة المملوكية في مصر منذ قيام سلطنة المماليك البحرية سنة(648هـ/1258) وحتى سقوط دولة المماليك البرجية عام(923هـ/1517) وقد ركّزت الدراسة على تتبع أبرز الثورات التي اندلعت في الصعيد والدلتا، مع بيان أسبابها ودوافعها ونتائجها.

خلصت الدراسة إلى أن هذه الثورات لم تكن مجرد أحداث عابرة، بل عكست صراعًا مستمرًا بين الدولة المركزية والقبائل العربية التي اعتادت على الاستقلال والنفوذ في الأطراف. وقد تنوعت أسبابها بين الاقتصادية (الضرائب والإتاوات)، والسياسية (صراع النفوذ)، والاجتماعية (الحفاظ على المكانة القبلية). كما تناولت الدراسة ثورة الأعراب في عهد المعز أيبك، وثورة الكوراني ضد بيبرس، وثورات عصر المنصور قلاوون وأبنائه، وصولًا إلى ثورات المماليك البرجية

الكلمات المفتاحية: الاعراب، الدولة المملوكية ، الثورات ، مصر ، تاريخية

Arab Revolts Against the Mamluk State in Egypt (648-923 AH/1258-1587 AH): An Analytical Historical Study

Name of The Researcher: Ms. Ruqayya Yahya Ibrahim

Degree:

Scientific Specialization: History

Place of Work: Faculty of Arts - Department of History

Abstract

This research provides a historical and analytical study of the Arab tribes' revolts against the Mamluk state in Egypt, spanning from the rise of the Bahri Mamluks in 648 AH to the fall of the Burji Mamluks in 923 AH. The study focuses on tracing the most significant uprisings in Upper and Lower Egypt, highlighting their causes, motives, and consequences.

The findings reveal that these revolts were not merely incidental events but rather reflected a persistent conflict between the central authority in Cairo and the Arab tribes that were accustomed to autonomy and influence in the peripheries. Their causes varied between economic (taxation and levies), political (power struggles), and social (preservation of tribal status). The study examines specific cases, including the revolt in the reign of al-Mu'izz Aybak, the Kurani revolt against Sultan Baybars, the uprisings during al-Mansur Qalawun and his sons, and the revolts of the Burji Mamluk era.

Keywords: Arabs, Mamluk state, revolutions, Egypt, history

Received: الاستلام

Accepted: القبول

Available Online: / 2025النشر المباشركانون الاول

 Corresponding author:

المقدمة

الحمد لله الذي علَّم بالقلم، علَّم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الأكرم، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين.

يُعَدّ موضوع ثورات الأعراب ضد الدولة المملوكية في مصر (648–923هـ / 1250–1517م) من القضايا التاريخية البارزة التي تركت بصماتها على مجريات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مصر الوسيطة، فقد شكّل الأعراب بما امتلكوه من قوة قبلية وعصبية بدوية عاملًا مؤثرًا في توازن القوى بين الدولة المملوكية ذات الطابع العسكري المركزي، وبين القوى المحلية التي سعت للحفاظ على استقلالها ونفوذها، ولعل ما يزيد هذه الثورات أهمية أنها لم تكن مجرد أحداث عابرة، بل امتدت على مدى قرون متعاقبة، مما يعكس عمق الإشكالية في العلاقة بين السلطة المركزية والقبائل العربية.

تنبع مشكلة البحث من التساؤل حول: ما طبيعة هذه الثورات؟ وما العوامل التي دفعت الأعراب إلى التمرد المتكرر على الدولة المملوكية؟ وكيف تعاملت السلطة مع تلك التحديات؟ وما النتائج المترتبة عليها في بنية الدولة والمجتمع المصري؟

أما أهداف البحث فتتمثل في تتبّع جذور هذه الثورات ومراحلها التاريخية، وتحليل دوافعها وأسبابها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وبيان نتائجها المباشرة وغير المباشرة على الدولة المملوكية .

ويعتمد هذا البحث على المنهج التاريخي التحليلي القائم على قراءة المصادر الأصلية – مثل كتابات ابن الأثير والمقريزي وابن تغري بردي وغيرهم – وربطها بالدراسات الحديثة التي تناولت تاريخ المماليك والقبائل العربية، وذلك بهدف الوصول إلى رؤية تحليلية شاملة تجمع بين السرد التاريخي والفهم النقدي.

وتبرز أهمية البحث في كونه يسد فراغًا في الدراسات التاريخية المتعلقة بالعلاقة بين القبائل العربية والدولة المملوكية، ويوضح كيف أن هذه الثورات لم تكن مجرد نزاعات محلية، بل كانت ذات أبعاد استراتيجية أثّرت على الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي في مصر.

أما بنية البحث فقد قُسِّمت إلى فقرات متسلسلة تبدأ أولا باستعراض ثورة الأعراب في الصعيد (658هـ / 1260م) و ثانياً: ثورات الأعراب ضد الدولة المملوكية البحرية (648–784هـ) ، اما ثالثاً: ثورة الكوراني ضد السلطان بيبرس البندقداري (658هـ/1260م)، فيما تضمن رابعاً: ثورات

Corresponding author:

الأعراب في عهد المنصور قلاوون وأولاده (678–784هـ/1279–1382م)، وتناولت خامساً: ثورات القبائل في عصر الدولة المملوكية البرجية (784–923هـ/1382–1517م)

وبذلك، يسعى البحث إلى تقديم صورة تحليلية شاملة تسهم في فهم أعمق للتاريخ السياسي والاجتماعي لمصر في العصر الوسيط، وتبيّن أوجه الصراع والتعايش بين الدولة المركزية والقوى القبلية.

اولاً: ثورة الأعراب في الصعيد (658هـ / 1260م)

تناولت المصادر التاريخية مصطلح العربان، (وقد قصد به الإشارة إلى العرب المستقرين في مصر لتمييزهم عن البدو الذين اعتادوا حياة التنقل والترحال) (ابن فضل الله العمري، 1312، ص 243). ويعود وجود العرب في أرض مصر إلى ما قبل الإسلام، ثم استمروا في الانتشار بعد الفتح العربي الإسلامي حتى أصبح لهم ارتباط وثيق بالأرض (ابن عبد الحكم، 1994، ص 76).

ومع قيام الدولة المملوكية في مصر عام (648ه/ 1254) رفض العربان الخضوع للمماليك، إذ لم يتقبلوا فكرة حكم "العبيد المماليك" في حين رأوا أنفسهم أصحاب الحق الشرعي في قيادة البلاد، ومنذ ذلك الحين، بدأ صراع طويل بينهم وبين السلطة المملوكية (المقريزي، 1961، ص 77).

شهد المجتمع المصري في العصر المملوكي تقسيمًا طبقيًا صارمًا، اذ احتكر المماليك الطبقة العليا بما امتلكوه من السلطة والسلاح والامتيازات، بينما انضوت القبائل العربية في طبقة العامة، إلى جانب التجار والفلاحين والمعدمين (عاشور، 1962، ص 10) ومن أبرز القبائل التي قادت الثورات في الوجه القبلي قبيلة **هوارة**،(من كبريات قبائل البربر – الأمازيغ – التي كان لها شأن واسع في بلاد المغرب والأندلس ومصر)(المقريزي ، 1961، ص119)، والتي وصفها القلقشندي بأن عربان مدينة **الصعيد**(بمصر بلاد واسعة كبيرة فيها عدة مدن عظام منها أسوان) (ياقوت الحموي، معجم البلدان ،د.ت،ج3،ص408) قد بسطوا نفوذهم في العديد من القرى (القلقشندي، 1987، ج4، ص 69).

مع انشغال المماليك بحروبهم ضد الصليبيين وخلافاتهم مع الملك الناصر الأيوبي، استغل العربان الفرصة وأعلنوا التمرد بقيادة **حصن الدين بن ثعل**(وهو من كبار أمراء العربان في صعيد مصر) (النويري، د.ت، ج29، ص 276) – وانضمت إليه قبائل عديدة مثل بني هلال، جهينة، قريش، لواتة، بني كلاب، مزينة، بني دراج، ثعلبة، وجذام (العيني، 1992، ج4، ص. 74).

امتدت الثورة لتشمل معظم مناطق الصعيد، بل وصلت آثارها إلى الوجه البحري حيث سيطر الأعراب على الطرق البرية والبحرية في الإسكندرية، وأوقفوا حركة التجارة، وفرضوا الضرائب على السكان، وطردوا الموظفين التابعين للمماليك، مما أدى إلى اضطراب الأمن وانتشار أعمال

السلب والنهب. بل إن الثوار أعلنوا أنهم الأحق بحكم البلاد وأرسلوا يطلبون قدوم الملك الناصر يوسف الأيوبي صاحب دمشق إلى مصر (المقريزي، 1957، ج1، ص. 386).

وقد اجتمع حول حصن الدين عدد كبير من الأنصار حتى بلغوا اثني عشر ألف فارس فضلا عنأعداد لا تُحصى من الرجالة (النويري، د.ت، ج29، ص.267). ورغم هذا التفوق العددي، عانت الثورة من ضعف القيادة المركزية وتضارب أهداف المشاركين، مما أفقدها التنظيم اللازم للاستمرار.

بعد الصلح بين المعز أيبك والناصر يوسف، جهز السلطان جيشًا كبيرًا بقيادة الأمير فارس الدين أقطاي والأمير عز الدين أيبك الأفرم. ورغم كثرة العربان، إلا أن ضعف تنظيمهم وقلة خبرتهم العسكرية جعلهم ينهزمون أمام ضربات المماليك المنظمة، حيث لجأ الجيش المملوكي إلى رمي النشاب لتفريق صفوفهم، ثم قام بتمشيط مناطق الصعيد للقضاء على فلولهم (المقريزي، 1957، ج1، ص 480).

هرب حصن الدين ومعه الأموال، لكنه لم ينجُ طويلًا؛ إذ أعاد العصيان عام 660هـ بتحالف مع بعض القبائل، غير أن الظاهر بيبرس قضى عليه لاحقًا بخدعة حين وعده بحكم الإسكندرية ثم قبض عليه وأمر بشنقه (النويري، د.ت، ج29، ص. 276).

وتُظهر هذه الثورة مدى قوة القبائل العربية في الصعيد، وفي الوقت ذاته شدة القبضة العسكرية المملوكية لحماية دولتهم الناشئة من الأخطار الداخلية. كما كشفت عن الفجوة العميقة بين العرب الذين اعتبروا أنفسهم الأحق بالحكم لكونهم أهل الأرض، والمماليك الذين رأوا في قوتهم العسكرية أساس شرعيتهم. ولو نجحت هذه الثورة لكان من الممكن أن ينفصل الصعيد عن الحكم المركزي ويشكل تهديدًا خطيرًا لبنية الدولة المملوكية.

تعود جذور هذه الثورة إلى التهميش الاجتماعي الذي عانت منه القبائل العربية في مصر، حيث لم يسمح لهم بالمشاركة الفاعلة في السلطة، واقتصر دورهم غالبًا على الجباية أو الخدمة العسكرية الثانوية. كما أن الضرائب الباهظة التي فرضها المماليك على الأراضي الزراعية في الصعيد أثارت حفيظة القبائل العربية التي اعتمدت على الزراعة والرعي (عاشور، 1962، ص 44).

يمثل الصعيد منطقة استراتيجية لسيطرة الدولة المملوكية، لكونه ممرًا رئيسيًا للتجارة نحو السودان والبحر الأحمر، بالإضافة إلى كونه خزّانًا زراعيًا مهمًا. ولهذا فإن أي تمرد في الصعيد كان يشكل تهديدًا مباشرًا للأمن الاقتصادي والسياسي للمماليك (المقريزي، 1957، ج1، ص 389). تعد قبيلة **هوارة** من أبرز القبائل التي ساهمت في الثورة. وقد وصفها المؤرخون بأنها "سيدة الصعيد"

نظرًا لاتساع نفوذها وقدرتها على إخضاع القبائل الأخرى (القلقشندي، 1987، ج4، ص 72). كما أن سيطرتها على الطرق التجارية في الصعيد جعلت منها قوة تفاوضية أمام السلطة المركزية.

تميز رد فعل المماليك بالقسوة المفرطة. فقد اعتمدوا على سياسة "الترهيب والبطش" من خلال قتل الرجال وسبي النساء ونهب الممتلكات، لردع أي محاولة مستقبلية للثورة. وقد وصف المقريزي هذا التعامل بأنه كان رسالة واضحة لكل القبائل بأن الدولة لن تتهاون مع أي تمرد (المقريزي، 1961، ص 81).

رغم فشل الثورة عسكريًا، إلا أنها كشفت عن هشاشة العلاقة بين المماليك والعربان. وقد أدرك السلطان الظاهر بيبرس لاحقًا خطورة استعداء القبائل، فلجأ إلى سياسة الاحتواء من خلال منح شيوخ العربان الأموال والخلع، والاعتراف بهم كمشايخ مسؤولين عن مناطقهم، وهي سياسة تختلف عن النهج العنيف الذي اتبعه المعز أيبك (النويري، د.ت، ج29، ص 276).

ثانياً: ثورات الأعراب ضد الدولة المملوكية البحرية (648–784هـ)

منذ تأسيس الدولة المملوكية البحرية عام 648هـ/1250م، واجهت السلطة تحديات جسيمة من القبائل العربية التي سكنت الصعيد والوجه القبلي. فقد شكّلت هذه القبائل مصدر اضطراب دائم، نظرًا لرغبتها في الحفاظ على استقلالها ونفوذها المحلي، ورفضها للسيطرة المملوكية الصارمة.

ففي عهد السلطان **المعز أيبك** سنة (658هـ/1260م)، اندلعت ثورة للأعراب في صعيد مصر، مثّلت أولى صور التمرد على النظام الجديد، حيث استغلت القبائل حالة الارتباك السياسي في بدايات الحكم المملوكي. ورغم نجاح الدولة في إخماد هذه الثورة بحملة عسكرية، إلا أنها كشفت مبكرًا هشاشة السلطة في مواجهة العصبيات القبلية (ابن تغري بردي، 1963، ص36).

وفي عهد السلطان **المنصور قلاوون (678–689هـ/1279–1290م)**، اندلعت ثورات متتابعة في الصعيد. كان أبرزها ثورة قبيلة جهينة في أسيوط ، التي سيطرت على الطرق التجارية وقطعتها، وقد وصف المؤرخ المقريزي آثار هذه الثورة بقوله"خلت البلاد بحيث يمشي الرجل فلا يجد في طريقه أحدًا وينزل بالقرية فلا يرى إلا النساء والصبيان " (المقريزي، 1997، ص. 922)

كما اندلعت ثورة أخرى عام(713هـ/1313م) بقيادة **مقداد بن شماس**، (وهو أحد شيوخ العرب في الصعيد، رفض دفع الخراج وقطع الطرق التجارية كوسيلة ضغط على الدولة. اضطر السلطان الناصر محمد بن قلاوون لإرسال حملة عسكرية ضده (ابن تغري بردي، 1963، ص. 36). تكررت

هذه الانتفاضات عام (731هـ/1331م)، ثم عام (748هـ/1347م)، حيث استغلت القبائل الصراعات الداخلية بين المماليك على الحكم.

وكانت أقوى هذه الثورات تلك التي قادها شيخ العرب **محمد بن واصل الأحدب**،(زعيم قبيلة **عرك**)، عام 749هـ/1348م. وقد تفجرت الثورة حينما دعمت الدولة المماليك بني هلال ضده، فانتصر محمد بن واصل، واستولى على أسيوط ونهبها، واستمرت ثورته حتى عام (752هـ/1351م) وقد تلقب حينها بلقب "الأمير"، في محاولة لإضفاء شرعية سياسية على حركته (المقريزي، 1997، ص. 856). لكن السلطان **الصالح بن محمد بن قلاوون** جهّز جيشًا كبيرًا أنهى ثورته عام 754هـ/1353م، ليطلب بعدها العفو من السلطان الذي استقبله في القاهرة (ابن دقماق، 1984، ص 395).

إن هذه الثورات تكشف أن الصعيد لم يهدأ طوال فترة حكم المماليك البحرية، وأن الأعراب ظلوا في حالة رفض دائم للسلطة المركزية، سواء لأسباب سياسية تتعلق برغبتهم في الاستقلال، أو اقتصادية مرتبطة بالضرائب والمكوس المفروضة عليهم. وقد شكّلت هذه الثورات عبئًا كبيرًا على الدولة المملوكية التي وجدت نفسها مستنزفة في مواجهة متكررة مع القبائل (عاشور، 1999، ص 112).

ثالثاً: ثورة الكوراني ضد السلطان بيبرس البندقداري (658هـ/1260م)

تُعدّ ثورة الكوراني من أخطر الحركات التي شهدتها الدولة المملوكية البحرية في بدايات عهدها، والكوراني (هو شخصية فارسية الأصل من نيسابور، مجهول الهوية الاجتماعية لكنه عُرف بانتمائه إلى الفكر الباطني ، اذ كان يظهر بمظهر المتصوف الزاهد، يحمل مسبحة بيده ليخدع العامة والسذج، بينما كان في الحقيقة يهدف إلى نشر أفكار معارضة للسلطة الشرعية) (المقريزي، 1997، ص 509).

ألقي القبض على الكوراني سنة 657هـ بعد أن ثبت نشره أفكار مخالفة ، وضُرب ضربًا شديدًا حتى أعلن توبته على يد الشيخ عز الدين بن عبد السلام (578–660هـ)، (وهو من كبار فقهاء الشافعية ولقّب بـ"سلطان العلماء"، عُرف بمواقفه القوية ضد البدع والفساد، وكان مرجعًا علميًا مهمًا في عصره (الكتبي، 1973، ص 682). وبعد أن أُطلق سراحه، أقام في منطقة الجبل الأحمر بالقاهرة، واستغل انشغال الدولة المملوكية بتهديد المغول الخارجي ليعيد نشر أفكاره بين العوام (الغيتابي، 1982، ص. 67).

في عام 658هـ، تمكّن الكوراني من تجميع أتباع من العامة وبعض العناصر السودانية، محرضًا إياهم على الدولة، داعيًا إلى العصيان المدني. خرج أتباعه في شوارع القاهرة وعمّت الفوضى والنهب في الأسواق، حتى صارت تهديدًا حقيقيًا للأمن الداخلي (العيني، 1998، ص. 76).

غير أنّ السلطان الظاهر بيبرس البندقداري (658–676هـ/1260–1277م)، الذي اشتهر بالدهاء والصرامة وبراعته في قيادة الجيوش، لم يتهاون مع هذه الحركة، فقد امتلك جهازًا أمنيًا قويًا لمتابعة مثيري الفتن والمتآمرين، فواجه التمرد بحزم مستخدمًا القوة العسكرية، وتمكّن من القضاء عليه بسرعة قبل أن يتوسع أو يجد صدى لدى فئات أخرى من الشعب (الناصر، 1995، ص. 162).

وقد ساعد على فشل الثورة ضعف شخصية قائدها الكوراني، إذ كان قد تراجع سابقًا عن أفكاره حين أُجبر على إعلان توبته، مما أفقده المصداقية بين الناس، كما أن فئات واسعة من الشعب لم تتعاطف معه نظرًا لانكشاف باطن دعوته وزيف ورعه، وهو ما جعل حركته معزولة بلا قاعدة اجتماعية صلبة (المقريزي، 1997، ص. 522).

إن ثورة الكوراني تمثل نموذجًا مبكرًا لكيفية تعامل الدولة المملوكية مع الحركات الداخلية المعارضة ذات البعد السياسي. فقد أظهرت براعة السلطة في الجمع بين الضربات الأمنية السريعة واستثمار جهازها الاستخباراتي، وهو ما جعل الدولة قادرة على حماية استقرارها في مواجهة التهديدات الداخلية، رغم خطورة المرحلة التي تزامنت مع الغزو المغولي لبلاد الشام.

رابعاً: ثورات الأعراب في عهد المنصور قلاوون وأولاده (678–784هـ/1279–1382م)

شهد عهد السلطان المنصور سيف الدين قلاوون (678–689هـ/1279–1290م)، ثم أولاده من بعده، سلسلة من الثورات التي قادتها القبائل العربية في الصعيد والوجه القبلي، والتي مثلت تحديًا مستمرًا للدولة المملوكية البحرية. فقد اتسمت هذه الحركات بالجمع بين البعد السياسي والاقتصادي، إذ سعت القبائل إلى الاستقلال عن سلطة الدولة ورفض السياسات المالية المفروضة عليها (النويري، 2004، ج29، ص. 176).

بدأت أولى هذه الثورات في مدينتي أسيوط والمنفلوطية حين قادت قبيلة جهينة حركة عصيان مسلح ضد المماليك. اتخذت هذه الثورة شكلًا سياسيًا واضحًا، إذ هدفت إلى السيطرة على المنطقة وإدارتها بعيدًا عن نفوذ الدولة المركزية في القاهرة. وقد وصف المؤرخ المقريزي (766–845هـ/1365–1441م) آثارها المدمرة قائلًا: "خَلَت البلاد بحيث يمشي الرجل فلا يجد في طريقه أحدًا، وينزل بالقرية فلا يرى إلا النساء والصبيان" (المقريزي، 1997، ج1، ص. 922).

لم تكن هذه المعارضة سياسية فقط، بل ارتبطت أيضًا بأوضاع اقتصادية خانقة. فقد عانت القبائل العربية من سياسات الدولة المملوكية في فرض الضرائب والمكوس، إضافة إلى الممارسات القاسية لجباية الأموال، مما دفعها مرارًا إلى التمرد وقطع الطرق التجارية بين الوجهين القبلي والبحري (ابن تغري بردي، 1984، ج9، ص. 36).

وفي عام 713هـ/1313م قاد شيخ العرب مقداد بن شماس ثورة قوية في الصعيد، عمل من خلالها على قطع الطرق والتعرض للقوافل التجارية، رافضًا دفع الخراج. وقد تعامل السلطان الناصر محمد

بن قلاوون (693–741هـ/1293–1341م) مع هذه الحركة بإرسال حملة عسكرية كبيرة للقضاء عليها وإعادة الاستقرار (المقريزي، 1997، ج2، ص. 335).

تجدّدت الثورات في أعوام 731هـ/1331م و748هـ/1347م لأسباب اقتصادية مشابهة، حيث رفضت القبائل دفع الخراج وهاجمت قوافل الدولة. وكانت ثورة الفيوم عام 748هـ مثالًا واضحًا على استغلال القبائل للصراعات الداخلية بين أمراء المماليك بعد مقتل السلطان المظفر حاجي وتولي أخيه الحسن الحكم، مما أضعف قبضة الدولة مؤقتًا على الأقاليم (المقريزي، 1997، ج2، ص. 774).

غير أن أخطر هذه الحركات كانت ثورة شيخ العرب محمد بن واصل الأحدب، زعيم قبيلة عرك، عام 749هـ/1348م. فقد تمكن من هزيمة قوات المماليك، وسيطر على مدينة أسيوط التي نهبها وأحرق بعض مرافقها، واستمر تمرده حتى عام 752هـ/1351م. وقد ازداد نفوذه حتى تلقب بـ "الأمير"، وحاول تكوين قاعدة اجتماعية بتحالفه مع قبائل أخرى (المقريزي، 1997، ج2، ص. 856).

لكن السلطان الصالح بن محمد بن قلاوون (752–755هـ/1351–1354م) جهّز حملة عسكرية ضخمة نجحت في إلحاق الهزيمة بالثوار سنة 754هـ/1353م. ورغم أن ابن واصل طلب العفو بعد هزيمته، فقد استقبله السلطان في القاهرة وأكرمه، محاولًا استيعاب نفوذه بدلًا من إقصائه، وهي سياسة براغماتية تعكس إدراك الدولة لصعوبة القضاء التام على نفوذ القبائل (ابن دقماق، 1960، ص. 395).

إن هذه الثورات المتتالية تؤكد أن القبائل العربية في الصعيد مثلت عنصر اضطراب دائم للدولة المملوكية البحرية، إذ جمعت بين المطالب السياسية والرفض الاقتصادي. كما أنها أنهكت موارد الدولة وأشغلتها عن مواجهة الأخطار الخارجية، خاصة وأن المجتمع المملوكي كان يقوم على نظام طبقي صارم زاد من الاحتقان الشعبي (المقريزي، 1997، ج2، ص 856).

خامساً: ثورات القبائل في عصر الدولة المملوكية البرجية (784–923هـ/1382–1517م)

مع انتقال الحكم من المماليك البحرية إلى المماليك البرجية أو الشراكسة، دخلت الدولة في مرحلة جديدة من الصراعات الداخلية، وازدادت معها حركات التمرد من قبل القبائل العربية في مصر، خاصة في الصعيد والوجه القبلي. فقد مثّلت هذه الثورات امتدادًا للمقاومة القبلية السابقة ضد سياسات الدولة المركزية، لكنها اتخذت طابعًا أكثر حدة بسبب ضعف السلطة وتفاقم الأزمات الاقتصادية (المقريزي، 1997، ج3، ص 22).

من أبرز أسباب هذه الثورات استمرار الدولة في فرض الضرائب الثقيلة والمكوس، إضافة إلى تدخلها في شؤون القبائل وسعيها لتقليص نفوذ شيوخ العرب. وقد تزامن ذلك مع الأزمات السياسية

التي عاشتها الدولة البرجية نتيجة الصراعات على العرش بين السلاطين وأمراء المماليك، مما أتاح للقبائل فرصة التمرد وقطع الطرق (ابن تغري بردي، 1984، ج10، ص 41).

فقد شهد عهد السلطان الظاهر برقوق (784–801هـ/1382–1399م) أولى هذه الحركات القوية، إذ انتفضت قبائل الصعيد ضد سياسات الدولة، وشارك بعضها في دعم خصوم السلطان أثناء الصراع على السلطة. كما حاول بعض شيوخ القبائل استغلال ضعف المماليك بعد هزيمتهم أمام المغول في معركة أنقرة سنة 804هـ/1402م لتوسيع نفوذهم (المقريزي، 1997، ج3، ص. 145).

وفي عهد السلطان الناصر فرج (801–815هـ/1399–1412م) ازدادت حدة الثورات، حيث قطعت القبائل الطرق المؤدية إلى الصعيد والدلتا، ما أضر بالتجارة الداخلية، وظهر دور قبيلة بني هلال في مقاومة سلطة الدولة، وقد استغلت هذه القبائل انشغال المماليك بالصراع مع التتار في الشام (ابن حجر العسقلاني، 1998، ج2، ص 117).

كما شهد القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي سلسلة من الثورات المتتالية، خصوصًا في الفيوم وأسيوط، حيث سعت القبائل إلى الاستقلال الذاتي ورفض دفع الخراج. وقد اضطر السلاطين إلى إرسال الحملات العسكرية بشكل متكرر لإخماد هذه الانتفاضات، لكنها كثيرًا ما عادت للاندلاع بسبب استمرار أسبابها الجوهرية المتمثلة في الضرائب، والمظالم الاقتصادية، والنزاع على الزعامة القبلية (المقريزي، 1997، ج4، ص. 233).

وكانت أخطر هذه الحركات ثورة شيخ العرب همام بن يوسف في القرن التاسع الهجري بالصعيد، حيث تمكن من السيطرة على مناطق واسعة، وحاول فرض سلطته المستقلة عن الدولة المملوكية، مما أظهر عجز الدولة عن السيطرة الكاملة على الأقاليم البعيدة عن القاهرة (ابن إياس، 1984، ج2، ص 98).

إن هذه الثورات في عهد الدولة البرجية تعكس هشاشة النظام المملوكي في مصر، إذ واجه صراعًا داخليًا متعدد الجوانب: قبليًا مع الأعراب، وسياسيًا مع أمراء المماليك، واقتصاديًا بسبب انهيار التجارة عقب اكتشاف الطرق البحرية الجديدة. ومع أن الدولة لجأت للقوة العسكرية مرارًا لقمع القبائل، فإن جذور الصراع بقيت قائمة حتى سقوطها على يد العثمانيين سنة 923هـ/1517م (ابن إياس، 1984، ج5، ص. 115).

سادساً: نتائج ثورات القبائل العربية على الدولة المملوكية

لقد خلّفت ثورات الأعراب والقبائل العربية ضد الدولة المملوكية نتائج متعددة، سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية، تركت آثارًا عميقة على بنية الدولة واستقرارها الداخلي، وجعلت هذه الثورات واحدة من أهم العوامل المسببة لضعف السلطنة المملوكية، سواء البحرية أو البرجية، عبر مراحلها المتعاقبة.

فعلى الصعيد السياسي، لم تكن هذه الثورات مجرد حركات تمرد محدودة التأثير، بل كانت تهديدًا مباشرًا لسلطة الدولة المملوكية وهيبتها. فقد كشفت عن عجز السلطة المركزية في القاهرة عن بسط نفوذها الكامل على الأطراف، وبخاصة في مناطق الصعيد والوجه القبلي التي شكّلت بيئة خصبة للاضطرابات والتمردات المستمرة. ولم يقتصر هذا الضعف على علاقة الدولة بالقبائل العربية، بل امتد ليشمل البنية الداخلية نفسها، حيث تزايدت حدة الصراع بين السلاطين وأمراء المماليك. فكثيرًا ما لجأ بعض الأمراء إلى استغلال هذه الثورات كورقة ضغط على السلطان الحاكم، أو كوسيلة للتقرب من القبائل وكسب ولائها، مما جعل السلطة المركزية في مأزق مزدوج؛ فهي تواجه القبائل من جهة، وتتصدى لمؤامرات الأمراء من جهة أخرى (ابن إياس، 1984، ج2، ص. 101).

ويذكر ابن خلدون أن فقدان الدولة لسيطرتها على الأطراف يعني بداية انهيار بنيتها المركزية، لأن العصبية القبلية بطبيعتها تميل إلى الاستقلال، وكلما ضعفت هيبة الدولة المركزية سعت هذه العصبيات إلى التمرد والانفصال (ابن خلدون، 2005، ج1، ص. 355). وهذا ما تجلى في العصر المملوكي، حيث أصبح شيوخ القبائل قوة سياسية محلية، يفرضون شروطهم أحيانًا على الدولة. كما أن القلقشندي أشار في صبح الأعشى إلى أن السلاطين اضطروا مرارًا لعقد تسويات وتحالفات مع بعض زعماء القبائل لتأمين الطرق أو جباية الضرائب، وهو ما يعكس تراجع النفوذ الحقيقي للسلطة المركزية أمام قوة البنية القبلية (القلقشندي، 1987، ج4، ص. 212). وبالتالي، فإن هذه الثورات كانت من أبرز العوامل التي أضعفت وحدة السلطة، وفتحت الباب أمام انقسامات سياسية خطيرة عجّلت في تفكك الدولة.

أما من الناحية الاقتصادية، فقد جاءت نتائج الثورات أكثر خطورة على المدى الطويل. إذ إن تعطيل الطرق التجارية الرئيسة بسبب قطعها من قبل القبائل الثائرة أدى إلى عرقلة حركة التجارة بين القاهرة والصعيد، وأثّر كذلك على التواصل التجاري بين مصر وبلاد السودان. وكان لهذا أثر مباشر على عائدات الدولة من الضرائب والمكوس. كما لحقت بالزراعة أضرار بالغة، حيث هجرت القرى والمزارع بسبب الغارات المتكررة، فانتشرت الأراضي البور وتراجعت مساحات الغلال المزروعة، مما انعكس على قلة الإنتاج المحلي وشحّ موارد الخراج التي كانت تمثل العمود الفقري لاقتصاد الدولة (المقريزي، 1997، ج3، ص. 233).

ويشير المقريزي أيضًا إلى أن هذا التراجع الاقتصادي ترافق مع أزمة مالية خانقة أجبرت الدولة على زيادة الضرائب والإتاوات، وهو ما أثار سخط الأهالي والقبائل على حد سواء، فباتت هذه السياسة الاقتصادية سببًا جديدًا لتجدد الثورات (المقريزي، 1997، ج4، ص. 145). وقد أكد السيوطي أن تزايد المكوس والضرائب في أواخر العصر المملوكي لم يكن سوى انعكاس لفشل الدولة في السيطرة على مواردها الزراعية والتجارية، فلجأت إلى الحلول السريعة التي زادت الأزمة تعقيدًا (السيوطي، 1998، ص. 204). كما أشار ابن حجر العسقلاني في الدرر الكامنة إلى أن الخراب

الذي لحق بالقرى أدى إلى قلة الموارد الداخلة إلى بيت المال، حتى إن بعض المناطق في الوجه القبلي أصبحت عاجزة عن دفع خراجها المعتاد (ابن حجر، 1994، ج7، ص. 88).

ومن اللافت أن هذه النتائج الاقتصادية لم تقتصر على مصر وحدها، بل أثرت في العلاقات التجارية الإقليمية، حيث انخفضت حركة القوافل المتجهة من مصر نحو الحجاز والسودان، وتراجعت صادرات مصر من الغلال إلى بلاد الشام، مما أضعف الدور التجاري لمصر في المنطقة وأضر بمكانة المماليك كقوة اقتصادية في شرق المتوسط. وبذلك يمكن القول إن الثورات القبلية لم تكن مجرد اضطرابات محلية، بل ساهمت بشكل جوهري في تدهور البنية الاقتصادية للدولة وتراجع قوتها الإقليمية.

وعلى المستوى الاجتماعي، أحدثت هذه الثورات خللاً في النسيج الاجتماعي لمصر، حيث انتشرت أعمال النهب والسلب، وانهارت منظومات الأمن في كثير من المناطق الريفية، خصوصًا في الصعيد والفيوم. وقد أدى ذلك إلى هجرة سكان القرى نحو مناطق أكثر أمنًا، مما أسفر عن تراجع العمران الزراعي وانكماش عدد من الحواضر الصغيرة. وإلى جانب ذلك، تعززت النزعة القبلية على حساب الولاء للدولة المركزية، إذ عمل شيوخ القبائل العربية على تكريس سلطاتهم المحلية، مؤكدين استقلاليتهم في مواجهة سلطة المماليك (ابن تغري بردي، 1984، ج10، ص. 44). ويشير المقريزي إلى أن بعض هذه القبائل كوّنت تجمعات قبلية قوية كان لها نفوذ يتجاوز سلطة الدولة في الأقاليم (المقريزي، 1997، ج3، ص. 233). كما ذكر ابن خلدون أن العرب اعتادوا العصبية، وكانوا يميلون دائمًا إلى الاستقلال عن الحكم المركزي كلما ضعفت شوكته (ابن خلدون، 2005، ج2، ص. 312). هذه النزعة الانفصالية جعلت من القبائل العربية قوة اجتماعية وسياسية قائمة بذاتها، قلّلت من مكانة الدولة في نفوس رعاياها، وزادت من الانقسامات الداخلية.

أما من الناحية العسكرية، فقد شكّلت هذه الثورات عبئًا ثقيلًا على الدولة المملوكية، إذ اضطرت السلطة إلى استنزاف مواردها البشرية والمالية في حملات متكررة لقمع القبائل المتمردة، وهو ما أضعف من قدرتها الدفاعية في مواجهة الأخطار الخارجية، مثل خطر المغول في القرن السابع الهجري (الثالث عشر الميلادي) وخطر العثمانيين في القرن العاشر الهجري (السادس عشر الميلادي). ويذكر ابن إياس أن المماليك كانوا يجهزون الحملات العسكرية المتتالية ضد الأعراب في الصعيد، لكنها غالبًا ما تنتهي بانسحابهم إلى الصحراء، ليعاودوا التمرد مرة أخرى (ابن إياس، 1984، ج3، ص. 212). كما أشار السيوطي إلى أن هذه الحروب الداخلية كانت سببًا في إنهاك الجيش وإضعاف معنوياته، مما أثّر على هيبته بين الناس (السيوطي، 1998، ص. 201). وإضافة إلى ذلك، فإن ابن حجر العسقلاني بيّن في تراجمه لبعض أمراء العرب أن كثيرًا منهم تمكن من جمع جموع مقاتلة بأسلوب حرب الكرّ والفرّ، وهو ما أربك القوات النظامية للمماليك (ابن حجر، 1994، ج7، ص. 88).

Corresponding author:

ومن جهة أخرى، ربط ابن كثير بين كثرة هذه الفتن الداخلية وبين العجز عن مواجهة الأخطار الخارجية، حيث ذكر أن الدول إذا انشغلت بحروبها الداخلية استضعفها الخارج، وكان ذلك من أسباب انحدار المماليك وسقوطهم أمام العثمانيين (ابن كثير، 1998، ج18، ص. 15). وهكذا فإن استمرار هذه الثورات أظهر هشاشة الدولة في إدارة صراع طويل الأمد مع قوة قبلية غير نظامية (المقريزي، 1997، ج4، ص. 145)، وجعلها مع مطلع القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي منهكة القوى، لتكون هزيمتها أمام العثمانيين نتيجة طبيعية لهذا التآكل العسكري والاجتماعي المتراكم.

إلى استنزاف مواردها البشرية والمالية في حملات متكررة لقمع القبائل المتمردة، وهو ما أضعف من قدرتها الدفاعية في مواجهة الأخطار الخارجية، مثل خطر المغول في القرن السابع الهجري (الثالث عشر الميلادي) وخطر العثمانيين في القرن العاشر الهجري (السادس عشر الميلادي). ولم يكن أثر هذه الثورات مقتصرًا على إنهاك الجيش، بل تعدّاه إلى خلخلة التوازن الاستراتيجي للدولة، حيث اضطرت القيادة المملوكية إلى توزيع قواتها بين جبهات متعددة بدلًا من تركيزها على صد التهديدات الخارجية الكبرى.

كما كشفت هذه المواجهات عن قدرة القبائل العربية على الحشد والقتال وفق أسلوب حربي غير تقليدي يعتمد على الكرّ والفرّ والمباغتة السريعة، في مقابل اعتماد جيوش المماليك على النظام العسكري الصارم القائم على الانضباط والتكتيكات النظامية. وقد جعل هذا التباين من الصعب على الجيش المملوكي أن يحقق نصرًا حاسمًا وسريعًا، إذ غالبًا ما كانت الحملات تنتهي بانسحاب القبائل إلى الصحراء والبوادي، ليعاودوا التمرد في وقت لاحق.

إضافة إلى ذلك، أدت هذه الثورات إلى إضعاف معنويات الجيش المملوكي، حيث أصبحت الحملات ضد القبائل العربية أشبه بحروب استنزاف طويلة الأمد بلا نتائج حاسمة، الأمر الذي ولّد شعورًا بالإرهاق والتململ داخل صفوف الجند. ومع مرور الوقت، باتت الدولة في موقف دفاعي أكثر منه هجومي، وهو ما انعكس على تراجع هيبتها العسكرية في الداخل والخارج (ابن إياس، 1984، ج3، ص. 212).

ويمكن القول إن استمرار هذه الثورات على مدى قرون جعلها عاملاً مؤثرًا في تراجع الكفاءة العسكرية للدولة المملوكية، بحيث وجدت نفسها مع مطلع القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي منهكة القوى، مشتتة الجهود بين الداخل والخارج، لتكون هزيمتها أمام العثمانيين في مرج دابق (922هـ/1516م) ثم سقوطها النهائي عام (923هـ/1517م) نتيجة طبيعية لذلك التآكل العسكري المزمن (المقريزي، 1997، ج4، ص. 145؛ ابن إياس، 1984، ج5، ص. 115).

وبالنظر إلى هذه النتائج مجتمعة، يمكن القول إن ثورات الأعراب ساهمت بصورة مباشرة وغير مباشرة في سقوط الدولة المملوكية؛ فقد أضعفت بنيتها الداخلية، وأرهقت خزانتها المالية، وأشغلتها بصراعات داخلية استنزفت قوتها، بينما كانت الأخطار الخارجية تتزايد من حولها. ومع دخول القرن

العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي، كانت الدولة المملوكية قد وصلت إلى مرحلة من الإنهاك جعلت سقوطها أمام العثمانيين نتيجة طبيعية لهذه التراكمات التاريخية (ابن إياس، 1984، ج5، ص. 115).

الخاتمة

1. لم تكن ثورات الأعراب أحداثًا عرضية أو محدودة في نطاق زمني ضيق، بل مثّلت مسارًا تاريخيًا متصلًا يكشف عن هشاشة العلاقة بين القبائل والدولة المركزية.
2. تنوعت أسباب هذه الثورات بين الديني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، مما يعكس الطبيعة المركّبة للمجتمع المصري الوسيط، ويؤكد أن التمرد لم يكن نتيجة سبب واحد بل حصيلة مجموعة من التوترات المتشابكة.
3. كشفت هذه الثورات عن ضعف السلطة المركزية أمام العصبيات القبلية، وعن محدودية قدرة الدولة المملوكية على فرض سيطرتها على الأطراف النائية، بما يؤكد عمق أزمة الحكم المركزي.
4. أدت الثورات إلى تعطيل طرق التجارة وهجرة القرى الزراعية، وهو ما انعكس سلبًا على موارد الدولة المالية، وأسهم في زيادة الأعباء على السلطة الحاكمة، خاصة في ظل حاجتها المستمرة للموارد لمواجهة الأخطار الخارجية.
5. عززت هذه الثورات الانتماء القبلي على حساب الولاء للدولة، وهو ما أسهم في تفكك النسيج الاجتماعي، وأدى إلى خلق فجوة متنامية بين المجتمع القبلي من جهة والسلطة المركزية من جهة أخرى.
6. :مثلت الثورات عبئًا متواصلًا على الجيش المملوكي، إذ استدعت تدخلًا عسكريًا متكررًا لقمعها، مما أدى إلى إنهاك القوات واستنزاف الموارد التي كان الأجدر توجيهها لمواجهة الغزو الخارجي.
7. سهمت هذه الثورات بشكل مباشر في إضعاف البنية الداخلية للدولة المملوكية، الأمر الذي سهّل لاحقًا سقوطها أمام العثمانيين، باعتبارها كانت تفتقد إلى تماسك داخلي راسخ.
8. مثلت هذه الثورات مرآة للتوازنات الدقيقة بين المركز والأطراف، حيث بيّنت أن أي خلل في علاقة السلطة بالقبيلة ينعكس مباشرة على استقرار الدولة.
9. تبرز دراسة هذه الثورات أهمية إدماج القوى الاجتماعية والقبلية ضمن البنية السياسية والاقتصادية للدولة، إذ إن تهميشها يؤدي بالضرورة إلى اضطرابات متكررة تُضعف الاستقرار الداخلي وتفتح المجال لتدخل القوى الخارجية.

قائمة المصادر والمراجع

1. ابن إياس، محمد بن أحمد (ت 930هـ/1524م) .بدائع الزهور في وقائع الدهور) .القاهرة: الهيئة المصرية العامة، 1984م.(
2. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت 852هـ/1449م) .الدرر الكامنة) .بيروت: دار الكتب العلمية، 1994م/1998م.(
3. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت 808هـ/1406م) .كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر) .بيروت: دار الفكر، 2005م.(
4. ابن دقماق، محمد بن أحمد (ت 809هـ/1406م) .الانتصار لواسطة عقد الأمصار) .القاهرة: دار الكتب، 1960م/1984م.(
5. ابن عبد الحكم، عبد الرحمن بن عبد الله (ت 257هـ/871م) .فتوح مصر وأخبارها) .القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، 1994م.(
6. ابن كثير، إسماعيل بن عمر (ت 774هـ/1373م) .البداية والنهاية) .بيروت: دار الفكر، 1998م.(
7. ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن يوسف (ت 874هـ/1469م) .النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة) .القاهرة: دار الكتب، 1963م/1984م.(
8. العيني، محمود بن أحمد (ت 855هـ/1451م) .عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان) .القاهرة: الهيئة المصرية العامة، 1998م.(
9. الغيتابي، محمد بن عبد الله (ت؟) .التحفة السنية) .القاهرة: دار الفكر، 1982م.(
10. الكتبي، محمد بن شاكر (ت 764هـ/1363م) .فوات الوفيات) .القاهرة: دار الكتب، 1973م.(
11. المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي (ت 845هـ/1441م) .الخطط المقريزية) .القاهرة: دار صادر، 1961م.(
12. النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب (ت 733هـ/1333م) .نهاية الأرب في فنون الأدب) .د.ت.(
13. الحموي، ياقوت بن عبد الله (ت 626هـ/1229م) .معجم البلدان) .بيروت: دار الفكر، 1999م.(
14. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911هـ/1505م) .حسن المحاضرة) القاهرة: دار الكتب، 1998م)

المراجع

1. قلمة، أنور .المماليك في مصر) .القاهرة: مطبعة المحلة الجديدة، بلا تاريخ.(
2. سعيد عبد الفتاح عاشور .الشرق الأدنى في العصور الوسطى) .بيروت: مطبعة منيسين يربس، 1967م.(
3. سعيد عبد الفتاح عاشور .العصر المملوكي في مصر والشام) .القاهرة: مطبعة دار النهضة المصرية، 1962م.(
4. سعيد عبد الفتاح عاشور .المماليك) .بيروت: مطبعة النهضة العربية، 1967م.(
5. ميور، السيد وليام تمبل .تاريخ دولة المماليكِ في مصر، ترجمة محمود عابدين وسليم حسن. (القاهرة: مطبعة مكتبة مدبولي، 1994م).

Corresponding author: